هل تواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ عرض في المتصفح الخاص بك

العربية الصينية الإسبانية الروسية

ديسمبر 2019 مشاركة

في هذا العدد

- تطورات مكافحة الفساد
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- موارد التحقيقات العالمية
- المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

تطورات مكافحة الفساد

اتهامات واعترافات أخرى بارتكاب فضيحة القبول بالكليات

في 9 ديسمبر 2019، أعلنت وزارة العدل أن كارين ليتليفير، والتي تعيش في كاليفورنيا، وُجهت إليها تهمة التآمر لارتكاب احتيال إلكتروني وقد أقرت بها في سياق عمليات التحقيق الواسعة والمستمرة التي تجريها وزارة العدل بشأن مدفوعات غير مشروعة تتعلق بالقبول في الكلية. وُجهت إلى ليتليفير تهمة دفع 9,000 دولار كي يتمكن شخص مرتبط بالعقل المدبر للمخطط ويليام "ريك" سينجر من الحصول على دروس عبر الإنترنت بدلاً من ابنها، طالب في جامعة أمريكية بارزة. ولم يُبت بعد في قضية ليتليفير من قبل المحكمة الإقليمية بالولايات المتحدة الأمريكية لمقاطعة ماساتشوستس.

وإجمالاً، اعترف ما لا يقل عن 30 شخصًا، من بين 53 مدعى عليهم حتى الآن، أو أعلنوا عن نيتهم الاعتراف بأدوارهم التي ارتكبوها فيما يتعلق بفضيحة القبول بالكليات.

لمزيدٍ من المعلومات

- قسم المعلومات في وزارة العدل واتفاقية تخفيف العقوبة
- البيان الصحفي لوزارة العدل

تبرئة مسؤول تنفيذي لبناني في شركة لبناء السفن في قضية احتيال قروض في موزمبيق

في 2 ديسمبر 2019، تمت تبرئة جان البستاني، وهو مواطن لبناني ومسؤول تنفيذي في مجموعة بريفنفيست، وهي شركة لبناء السفن في الشرق الأوسط، من تهمة الاحتيال والتآمر لارتكاب جريمة غسل الأموال وصدر الحكم من لجنة تحكيم فيدرالية في نيويورك. وقال ممثلو الادعاء العام إن مسؤولي حكومة موزمبيق دبروا مخططًا معقدًا، بالتنسيق مع البستاني وآخرين، لتحويل أكثر من 200 مليون دولار أمريكي في عائدات القروض المخصصة للأعمال العامة في موزمبيق لدفع الرشاوى لمسؤولين في موزمبيق والمصرفيين الاستثماريين. كما وُجه إلى البستاني أيضًا تهمة الاحتيال على المستثمرين بخصوص هذه القروض. وحسبما جاء سابقًا في النشرة الحمراء، فقد أقر ثلاثة مصرفيين استثماريين كانوا يعملون سابقًا في بنك كريدي سويس، ومتورطين مع البستاني في هذه القضية، بدورهم في هذا المخطط.

لمزيدٍ من المعلومات

- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *Law360*

سامسونج توافق على دفع غرامة قدرها 75 مليون دولار أمريكي لتسوية قضية فساد

في 22 نوفمبر 2019، أبرمت شركة سامسونج للصناعات الثقيلة (SHI)، الكائن مقرها في كوريا، اتفاقية تأجيل تقاضي (DPA) لمدة ثلاث سنوات مع وزارة العدل بشأن انتهاكات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة فيما يتعلق بمدفوعات غير مشروعة دفعتها شركة سامسونج لبعض مسؤولي شركة بتروبراس البرازيلية للبترول. ووفقًا لاتفاقية تأجيل التقاضي، وفي الفترة بين عامي 2007 و2013، استطاعت شركة سامسونج للصناعات الثقيلة بالتعاون مع أحد الوسطاء تقديم ما يزيد عن 20 مليون دولار أمريكي في مدفوعات غير مشروعة لمسؤولي بتروبراس بهدف الفوز بعقد مربح لبناء السفن بقيمة تزيد عن 600 مليون دولار أمريكي. وأصدرت الشركة الوسيطة فواتير لصالح شركة سامسونج للصناعات الثقيلة وبعد سداد شركة سامسونج للمدفوعات، وزعت هذه المبالغ على مسؤولي شركة بتروبراس.

وبموجب شروط اتفاقية تأجيل التقاضي، وافقت شركة سامسونج للصناعات الثقيلة على مواصلة التعاون مع وزارة العدل في تحقيقاتها الجارية، بما في ذلك جميع الدعاوى القضائية المتعلقة بالمخطط. كما وافقت شركة سامسونج للصناعات الثقيلة أيضًا على تعزيز برنامج التعاون الخاص بها وتقديم تقرير إلى وزارة العدل بشأن تنفيذ برنامج تعزيز الامتثال. وقد حصلت شركة سامسونج للصناعات الثقيلة على رصيد تعاون لجهودها التصحيحية، والتي شملت توظيف موظفي امتثال إضافيين، وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد المعززة، والتي تتطلب تدريبًا إلزاميًا لمكافحة الفساد لجميع الموظفين، ووضع ضوابط معززة على الجهود الخارجية. ودفعت شركة سامسونج للصناعات الثقيلة غرامة قدرها 75 مليون دولار لتسوية القضية، مع تقسيم المبلغ مناصفةً بين كل من السلطات البرازيلية والسلطات الأمريكية.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *Law360*

وزارة العدل تراجع سياسة إنفاذ قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) لمزيد من الوضوح

في 20 نوفمبر 2019، أجرت وزارة العدل تغييرات دقيقة على اللغة الخاصة بسياسة إنفاذ قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة ("السياسة"). وتسمح هذه السياسة بتوقيع غرامات مخفضة على الشركة عند الإبلاغ الذاتي عن حالات الفساد، والاضطلاع بجهود المعالجة، والتعاون بشتى الطرق مع وزارة العدل. وقد تكون التغييرات الأخيرة مفيدة في توضيح العوامل التي ستأخذها وزارة العدل بعين الاعتبار عند رفض توجيه تهم ضد شركة تقوم بالإبلاغ الذاتي.

في السابق، وعند تقييم مدى الإفصاح الذاتي للشركة، كانت وزارة العدل تطلب أن تكشف الشركة عن الحقائق المتعلقة "بجميع الأفراد المتورطين أو المسؤولين عن انتهاك القانون." وفي التحديث الأخير، راجعت وزارة العدل هذه اللغة، وطلبت بدلًا من ذلك أن تكشف الشركات عن معلومات عن "أي" أفراد متورطين أو مسؤولين عن "قضايا سوء السلوك". فعلى سبيل المثال، تدرك وزارة العدل أن الشركات قد لا تمتلك جميع الحقائق المتعلقة بالقضية في وقت الكشف الذاتي الطوعي، وبالتالي تنصح الشركات بأن توضح متى يكون الكشف مستندًا إلى تحقيق أوليّ أو تقييم آخر.

ويزيد تغيير آخر في لغة السياسة من الوضوح فيما يتعلق بالوقت الذي يكون فيه مطلوبًا من الشركة إخطار وزارة العدل بأدلة خارج حيازتها وتتعلق بقضية سوء السلوك. وقبل المراجعة الحالية، كانت السياسة تطلب من الشركة إخطار وزارة العدل في الوقت الذي "تكون أو ينبغي أن تكون على دراية" "بالفرص" التي تتيح لوزارة العدل الحصول على أدلة من مصادر أخرى. ومع ذلك، وفي التحديث الأخير، يتعين على الشركة إخطار وزارة العدل فقط عندما "تكون على دراية" بأدلة من أطراف أخرى.

لمزيدٍ من المعلومات

- *Law360*
- دليل المحامي الأمريكي - سياسة إنفاذ قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

اتهام أحد خبراء مكافحة الفساد بتهمة غسل الأموال والتآمر

في 18 نوفمبر 2019، واجه السيد بروس باجيلي، وهو أستاذ في جامعة ميامي وخبير متخصص في غسل الأموال والفساد في أمريكا اللاتينية، تهمة غسل الأموال والتآمر لارتكاب غسل الأموال. وورد في لائحة اتهامه أنه منذ نوفمبر 2017، ساعد باجيلي في غسل أكثر من 2.5 مليون دولار أمريكي من عمليات الفساد في فنزويلا. ويُدّعى أن باجيلي حصل على ايداعات شهرية من الحسابات المصرفية الخارجية ونقل 90 بالمائة من الأموال إلى فرد مجهول، ليحافظ على نسبة 10 بالمائة المتبقية كرشوة. ووفقًا للائحة الاتهام، كان باجيلي على دراية بأن المال الوراد كان من مواطن كولومبي غير معروف وهو ناتج من عمليات فساد ونشاط إجرامي آخر. ولم يُبت بعد في قضية باجيلي من قبل المحكمة الإقليمية بالولايات المتحدة للمقاطعة الجنوبية في ولاية نيويورك.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل

- لائحة الاتهام
- *صحيفة نيويورك تايمز*
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

محامي داخلي سابق يخضع للمراقبة بسبب دوره في مخطط مدفوعات غير مشروعة

في 15 نوفمبر 2019، حُكم على جيفري تشو، المدير السابق للقسم القانوني الداخلي في شركة كيبيل للأعمال البحرية المحدودة في سنغافورة ("كيبيل") بعقوبة قضاء عام واحد تحت المراقبة والوقت الذي قضاه في دفع مبالغ غير مشروعة تتضمن شركة بتروبراس النفطية البرازيلية المملوكة للدولة. وأقر تشو أنه تغاضى رغم علمه في 2008 أن شركة كيبيل كانت تدفع مبالغ إلى وكلاء طرف ثالث بحيث يمكن لهؤلاء الوكلاء تقديم مدفوعات غير مشروعة إلى الأفراد الذين سيقدمون العون للشركة في الحصول على أعمال من شركة بتروبراس. وقد حُكم على تشو -الذي طُلب منه أيضًا أن يدفع غرامة بمبلغ 75,000 دولار- بعد التعاون في مقاضاة مسؤولين تنفيذيين آخرين حاليين وسابقين لدى شركة كيبيل يُزعم أنهم متورطين في المخطط. وحسبما جاء سابقًا في النشرة الحمراء في ديسمبر 2017، أقرت شركة كيبيل بتقديم 55 مليون دولار كمدفوعات فاسدة إلى مسؤولي شركة بتروبراس وقد وافقت الشركة سابقًا على دفع 442 مليون دولار في عقوبات لتسوية رسوم الفساد في الولايات المتحدة والبرازيل وسنغافورة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

اتهام اثنين من المسؤولين التنفيذيين السابقين في شركة هيربالايف بتهم تتعلق بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

في 14 نوفمبر 2019، أعلنت وزارة العدل أن اثنين من المسؤولين التنفيذيين السابقين لدى شركة هيربالايف الكائنة في لوس أنجلوس واجها تهمة بالتآمر لانتهاك أحكام الدفاتر والسجلات في قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة استنادًا إلى أنشطتهم التي تتضمن مسؤولين صينين حكوميين. كان كل من يانليانج "جيري" لي (يُشار إليه فيما بعد باسم "لي") وهونجوي "ماري" يانج (يُشار إليه فيما بعد باسم "يانج") يتقلد مناصب رفيعة المستوى في فرع شركة هيربالايف بالصين، ويُزعم أنهما قدما مدفوعات غير مشروعة للمسؤولين الصينيين من أجل التأثير على التحقيقات التي تجريها السلطات الصينية، للحصول على ترخيص لشركة هيربالايف وللتأثير على التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام المملوكة للدولة في الصين. وتدعي وزارة العدل أن لي ويانج شاركا في مخطط لتقديم مدفوعات لمسؤولين في وزارة التجارة الصينية وإدارة الدولة للصناعة والتجارة على مدار عشر سنوات، بدءًا من عام 2007. وقد نشأت هذه المدفوعات كمطالبات تعويض مضللة حررها كل من لي ويانج مقابل نفقات أنشطة ترفيهية بهدف تجنب لفت انتباه ضوابط المحاسبة الداخلية في هيربالايف. وقد قامت أيضًا هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) بمقاضاة لي بشكل منفصل بسبب الانتهاكات المزعومة لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وقوانين الأوراق المالية الأمريكية.

لمزيدٍ من المعلومات

- لائحة الاتهام الصادرة عن وزارة العدل
- شكوى هيئة الأوراق المالية والبورصات
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *رويترز*
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

شركة تريس إنترناشونال تعلن عن تصنيفات مكافحة الفساد

في 14 نوفمبر 2019، أعلنت شركة تريس إنترناشونال، وهي مؤسسة امتثال لمكافحة الفساد مقرها الولايات المتحدة، عن تصنيفها السنوي للبلدان بناءً على احتمالية مخاطر الفساد. ويراعي التقرير بعض العوامل مثل مدى إنفاذ مكافحة الفساد في البلاد والشفافية الحكومية والإشراف على المجتمع المدني. وحصلت نيوزيلندا مجددًا على التصنيف الأقوى.

لمزيدٍ من المعلومات

- تصنيفات شركة تريس إنترناشونال لعام 2019

الحكم على دبلوماسي سابق لتورطه في فضيحة فساد داخل الأمم المتحدة

في 8 نوفمبر 2019، أصدر القاضي المحلي بالولايات المتحدة السيد/ فيرنون إس برودريك في المقاطعة الجنوبية من نيويورك حكمًا على النائب السابق لسفير الأمم المتحدة لدى جمهورية الدومينيكان، فرانسيس لورينزو، بالمدة التي قضاها، بالإضافة إلى 250 ساعة من الخدمة المجتمعية، وكذلك مصادرة واستعادة 1.244 مليون دولار أمريكي لتورطه في قضية فساد منظمة الأمم المتحدة 201617. وقد أقر لورينزو مبدئيًا بإرسال مبالغ فساد إلى جون آش، سفير الأمم المتحدة الأسبق لدى أنتيغوا، خلال فترة تولي آش منصب رئيس

الجمعية العمومية في الأمم المتحدة، واعترف لاحقًا بقبول مثل هذه المدفوعات من رجل الأعمال الصيني الملياردير نج لاب سينج (يُشار إليه فيما بعد باسم "نج"). وفي مقابل ما يزيد عن 1.5 مليون دولار أمريكي من المدفوعات الفاسدة، ساعد لورينزو في الحصول على دعم الأمم المتحدة لمركز نج المقترح للمؤتمرات والذي سيتكلف مليارات الدولارات في ماكاو. وحصل لورينزو على راتب شهري 20,000 دولار أمريكي من نج خلال فترة عمل لورينزو في منصب نائب السفير لإدارة مؤسسة إعلامية، والتي زادها نج في وقت لاحق إلى 50,000 دولار أمريكي شهريًا بهدف تعجيل موافقة الأمم المتحدة على مركز المؤتمرات الخاص به. وقد أقر لورينزو بتهم الحصول الرشوة وغسل الأموال وانتهاكات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة والاحتيال الضريبي. ويراعي الحكم مساهمة لورينزو كشاهد في محاكمة نج، والذي حُكم عليه بقضاء أربع سنوات في السجن.

لمزيدٍ من المعلومات

- *Law360* (إصدار الحكم)
- وكالة أنباء أسوشيتد برس (AP)
- *Law360* (دوره في محاكمة نج لاب سينج)

هيئة الأوراق المالية والبورصات تنشر تقرير الإنفاذ السنوي

في 6 نوفمبر 2019، نشرت هيئة الأوراق المالية والبورصات تقرير الإنفاذ السنوي الخاص بها ("التقرير") للعام المالي 2019. ويشير التقرير إلى وجود زيادة بسيطة في قضايا قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة مقارنة بعام 2018، مما أدى إلى اتخاذ عدد 18 إجراءً لإنفاذ القانون هذا العام ضد 15 هيئةً وخمسة أفراد. كما يتطرق التقرير إلى جهود هيئة الأوراق المالية والبورصات من أجل إبلاغ الشركات بشكل أفضل من خلال "الشفافية الكبيرة في الطريقة التي تنظر بها الهيئة إلى الائتمان التعاوني وتوازنه" خلال تطبيق إجراء الإنفاذ.

لمزيدٍ من المعلومات

- تقرير الإنفاذ السنوي لهيئة الأوراق المالية والبورصات
- البيان الصحفي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات

المحكمة العليا في الولايات المتحدة تنظر في الطعن على الحكم لهيئة الأوراق المالية والبورصات باسترداد الأموال نتيجة انتهاكات الأوراق المالية

في 1 نوفمبر 2019، أصدرت المحكمة العليا الأمريكية أمرًا بشأن دعوى *تشارلز سي ليو وآخرون ضد هيئة الأوراق المالية والبورصات*. وفي هذه القضية، ستنظر المحكمة فيما إذا كانت هيئة الأوراق المالية والبورصات يحق لها الحصول على تنازل من المحكمة كحل إنصافي بخصوص انتهاكات قانون الأوراق المالية. وقد أُدين مقدمو طلب الالتماس بانتهاك قانون الأوراق المالية من خلال الاحتيال على المستثمرين عن طريق اختلاس الأموال للاستخدام الشخصي وإرسال الأموال إلى المسوقين الخارجيين. وقد أمرت المحكمة المحلية بأن يتم رد إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات جميع أموال مقدمي الطلب التي جمعوها من المستثمرين والإنصاف الزجري وتطبيق الحد الأقصى من العقوبة النقدية في القانون المدني. ويخول قانون الأوراق المالية لعام 1933 هيئة الأوراق المالية والبورصات بالحصول على إنصاف زجري أو تعويض منصف أو توقيع عقوبات مالية من القانون المدني في الحالات التي تنطوي على انتهاكات لقانون الأوراق المالية. يرى مقدمو طلب الالتماس أن استرداد الأموال عقوبة غير مصرح بها بموجب قانون الأوراق المالية لعام 1933. بينما تقول هيئة الأوراق المالية والبورصات إن استرداد الاموال يمثل "تعويضًا منصفًا".

تتبع هذه القضية *كوكيش ضد هيئة الأوراق المالية والبورصات*، وهو قرار صادر عن المحكمة العليا عام 2017 حسبما جاء سابقًا في النشرة الحمراء، والتي رأت فيه المحكمة بالإجماع أن جهود هيئة الأوراق المالية والبورصات في الاسترداد من المدعى عليهم كانت مقيدة بفترة التقادم خمس سنوات التي تنطبق على الجرائم الأساسية. وفي هذا القرار، أشار سوتومايور - قاض مشارك - إلى استعداده لتصنيف الاسترداد كعقوبة، حيث تضمن القرار نص "استرداد هيئة الأوراق المالية والبورصات وبالتالي تحمل جميع أركان العقوبة: تم فرضها نتيجة لانتهاك القانون العام وتهدف إلى الردع وليس التعويض". المرافعات الشفهية في قضية *ليو ضد هيئة الأوراق المالية والبورصات* مقررة في ربيع 2020.

لمزيدٍ من المعلومات

- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- جدول دعاوى المحكمة العليا

إجراءات الإنفاذ الخاصة بالصادرات، والعقوبات، والجمارك

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يصدر تقرير انتهاك بشأن شركة إيرو سكاي لصيانة الطائرات لتعاملها مع ماهان إير بما يخالف لوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب

في 12 ديسمبر 2019، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية تقرير انتهاكات بشأن شركة إيرو سكاي لصيانة الطائرات ("إيرو سكاي")، والكائنة في ولاية تكساس، بزعم انتهاكها لوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب (GTSR) من خلال التعامل مع شركة ماهان إير، والتي قد أُضيفت إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم (قائمة SDN) لدى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في أكتوبر 2011 بسبب تقديم الدعم المالي والمادي والتقني للحرس الثوري الإسلامي، فيلق القدس. وأشار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى أن مثل هذا الفعل كان يستلزم عقوبة مالية مدنية مغلظة إذا لم تدخل إيرو سكاي في إجراءات إفلاس وتتعرض للحل.

ووفقًا لإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، فقد انتهكت إيرو سكاي لوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب عندما تفاوضت، في ديسمبر 2016، وأبرمت مذكرة تفاهم (MOU) مع شركة ماهان إير. وتتعلق مذكرة التفاهم بالتعاون المستقبلي لتقديم خدمات الصيانة والإصلاح إلى شركة ماهان إير وتنفيذ مشروع مستقبلي مشترك. وقد كان ذلك مشروطًا، بشكل جزئي، على رفع شركة ماهان إير من قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم.

وكانت إيرو سكاي على دراية بأن شركة ماهان إير مدرجة على القائمة، فقد استعانت بمستشار قانوني قبل بدء التفاوض على مذكرة التفاهم وتوقيعها. وعلى الرغم من ذلك، أخطأت إيرو سكاي في اعتبار أن النشاط مرخصًا به بموجب ترخيص إيراني عام 1، والذي لا يغطي سوى النشاط الذي يتضمن الأشخاص المحظورين بموجب لوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية، وليس بموجب لوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب أو أحكام الحظر الأخرى الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية. ولم تكشف شركة إيرو سكاي بنفسها طواعيةً عن الانتهاكات.

واعتبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ما يلي عوامل مشددة في هذه القضية: (1) اشتركت إيرو سكاي في انتهاك مستخف بالقانون من خلال الإخفاق في توخي أقل درجات الحذر أو الرعاية؛ و(2) كان لدى أحد كبار المسؤولين التنفيذيين في إيرو سكاي معرفة فعلية بهذا التصرف وشارك فيه؛ و(3) أضرت شركة إيرو سكاي بأهداف سياسة لوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب بالتعامل مع شركة ماهان إير، والتي وصفها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية كهيئة بارزة في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم. وتضمنت عوامل تخفيف العقوبة أن شركة إيرو سكاي: (1) لم تخضع لإخطار انتهاك أو عقوبة انتهاك من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛ و(2) كانت شركة صغيرة في حالة مالية سيئة وتعرضت للحل بعد حدوث المخالفات.

لمزيدٍ من المعلومات

- إخطار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- الإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

مواطن إندونيسي وثلاث شركات إندونيسية يواجهون تهمة انتهاك قوانين ولوائح الولايات المتحدة للرقابة على الصادرات والعقوبات المفروضة على إيران

في 10 ديسمبر 2019، وُجهت إلى ساندركو كونتجورو (يُشار إليه فيما يلي باسم "كونتجورو")، وثلاث شركات إندونيسية: شركة بي تي إم إس إيرو سابورت (بي تي إم إس) وشركة بي تي كانديلاسا إنرجيا أوتاما (بي تي كيه إي يو) وشركة بي تي أنتسينا كريسي (بي تي أيه كيه) (يُشار إليهم مجتمعين باسم "الشركات") تهم التآمر لانتهاك قوانين ولوائح الولايات المتحدة للرقابة على الصادرات والعقوبات المفروضة على إيران والاحتيال على الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك، واجه كونتيجورو وكذلك شركة بي تي إم إس تهمة القيام بخمس محاولات للتصدير غير المشروع إلى إيران، وتقديم البيانات الزائفة والتآمر، مع شركة بي تي إي كيه يو، لغسل سندات نقدية.

وفقًا للائحة الاتهام، في الفترة ما بين مارس 2011 ويوليو 2018، قام كونتجورو، المالك للحصة الأكبر في شركة بي تي إم إس، والشركات بالتآمر مع ماهان إير ومصطفى أوفيسي ("أوفيسي")، وشخص أمريكي وشركة أمريكية لشحن قطع غيار طائرات أمريكية المنشأ مستخدمة وتالفة من ماهان إير في إيران إلى الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إصلاحها ومن ثم إعادتها إلى إيران بدون الحاجة إلى الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو من وزارة التجارة الأمريكية (DOC). تعد شركة ماهان إير من بين المدرجين على قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم وفي قائمة المحظورين لدى وزارة التجارة وقد حدث إدراج أوفيسي، وهو مسؤول تنفيذي في شركة ماهان إير، في قائمة الكيانات المحظورة لدى وزارة التجارة منذ ديسمبر 2013 بسبب وضع وإدارة مخطط مشتريات لصالح ماهان إير. وبهدف إخفاء ذلك كانت قطع الغيار تُوجه إلى ماهان إير في إيران، ويُزعم أن الأطراف قد نقلوا قطع الغيار من وإلى الولايات المتحدة من خلال دول ثالثة مثل تايلاند وهونج كونج وسنغافورة وقامت بإبداء بيانات زائفة حول إجراءات مكتب الصناعة والأمن بشأن المستخدم النهائي.

ويواجه كونتجورو عقوبة قضاء مدة خمس سنوات بحد أقصى في السجن وغرامة 250,000 دولار أمريكي بتهمة التآمر، وقضاء مدة 20 سنة بحد أقصى في السجن وغرامة تبلغ مليون دولار أمريكي لكل محاولة تصدير إلى إيران بطريقة غير قانونية، وقضاء مدة خمس سنوات بحد أقصى في السجن وغرامة تبلغ 250,000 دولار أمريكي بتهمة تقديم بيانات زائفة، وقضاء 20 سنة بحد أقصى في السجن وغرامة تبلغ 500,000 للتآمر من أجل غسيل الأدوات النقدية.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام

شركات تأمين تُجري تسوية بشأن انتهاكات واضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية

في 9 ديسمبر 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن إجراء تسويات مع اثنتين من شركات التأمين العاملة في مجال تأمين السفر والمتضمنة لانتهاكات واضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية (CACR). وقامت شركة التأمين الأمريكية أليانز جلوبال ريسك (أليانز الأمريكية)، ومقرها في شيكاغو، بتسوية 6,474 انتهاكًا واضحًا بمبلغ 170,535 دولارً أمريكيًا، كما قامت شركة تشب المحدودة، ومقرها سويسرا، بتسوية 20,291 انتهاكًا واضحًا بمبلغ 66,212 دولارًا أمريكيًا. وقرر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن الشركتين قد كشفا بأنفسهما طواعية عن الانتهاكات الواضحة وأن الانتهاكات الواضحة تُعتبر غير جسيمة.

وتعد شركة أليانز الأمريكية إحدى فروع شركة المساهمة الألمانية أليانز وتدير فرعًا آخر في كندا في مدينة تورونتو، كندا ("أليانز الكندية"). منذ أغسطس 2010 حتى يناير 2015، أصدرت شركة أليانز الكندية وثائق تأمين السفر بما في ذلك التغطية العرضية للمقيمين الكنديين المسافرين إلى كوبا. ولم تجمع شركة أليانز الكندية ولا مدير الاكتتاب الخاص بها أي معلومات عن وجهة السفر عند إصدار وثيقة التأمين. واستمرت بهذه الطريقة لعدة سنوات بعد إخطار شركة أليانز الأمريكية في مناسبة واحدة على الأقل أن شركة أليانز الكندية كانت تصدر وثائق تأمين متعلقة بالسفر إلى كوبا. وقد أدت هذه السياسات إلى التعامل مع 864 مطالبة متعلقة بكوبا وتعويضها بإجمالي 518,092 دولارًا أمريكيًا وجمع حوالي 23,289 دولارًا أمريكيًا على أقساط.

ونظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى ما يلي من عوامل مشددة: (1) إخفاق شركة أليانز الأمريكية في توخي أقل درجات الحذر أو الرعاية؛ و(2) إخفاق شركة أليانز الأمريكية والكندية في عام 2010 في معالجة أو التحقيق في الإخطارات التي كانت تُقدم تغطية محظورة؛ و(3) استمرار شركة أليانز الأمريكية والكندية في اتباع نفس النمط لعدة سنوات؛ و(4) كان كل من شركة أليانز الأمريكية والكندية على دراية بالتغطية التأمينية المتعلقة بكوبا منذ 2010؛ و(5) منحت شركة أليانز الأمريكية والكندية فوائد اقتصادية لكوبا، بما يضر بمقاصد سياسة لوائح مراقبة الأصول الكوبية؛ و(6) إخفاق شركة أليانز الأمريكية والكندية في تلبية إجراءات الامتثال لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية والتي تغطي هذه الظروف بعينها. وتضمنت عوامل تخفيف العقوبة ما يلي: (1) لم يكن موظفو الإشراف أو الإدارة على دراية بهذا التصرف؛ و(2) ولم يكن لدى شركة أليانز الأمريكية سجل إنفاذ لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛ و(3) اتخذت شركة أليانز الأمريكية خطوات لتعزيز برنامج الامتثال لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية؛ و(4) تعاونت شركة أليانز الأمريكية مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

تعد شركة تشب المحدودة، وهي شركة سويسرية قابضة والخلف القانوني لشركة أيه سي إي السويسرية للتأمين، هي الشركة الأم المالكة لشركة أيه سي إي يوروب الكائنة في المملكة المتحدة من خلال سلسلة من الكيانات المؤسسية الوسيطة، بما في ذلك شركة أيه سي إي جروب القابضة، ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب الإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي، منذ يناير 2010 إلى ديسمبر 2014، قدمت أيه سي إي يوروب تأمين سفر متعلق بكوبا بسبب سوء فهم واضح لقابلية تطبيق عقوبات الولايات المتحدة على نشاطها. أصدرت شركة أيه سي إي يوروب وثائق تأمين سفر عالمية لوكالة سفر أوروبية عبر الإنترنت من خلال الاتفاقيات الرئيسية ووافقت على تفويض فروع بعينها من فروع هذه الوكالة بإصدار وثائق تأمين فردية. وتقدم كل من الوثائق الجماعية والفردية تغطية سفر عالمية، وبناءً على استنتاجات قانونية خاطئة من قبل فريق الامتثال الإقليمي، لا تحتوي على بنود استثناء صريحة للمخاطر التي قد تنتهك العقوبات الأمريكية. قامت شركة أيه سي إي يوروب بمعالجة واسترداد مطالبات بمبلغ 80,555 دولارًا أمريكيًا، واستلمت مدفوعات أقساط بمبلغ 292, 287 دولارًا أمريكيًا لتغطية تأمين السفر المتعلق بكوبا.

ونظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى ما يلي من عوامل مشددة: (1) فشل شركة أيه سي إي المحدودة في تنفيذ ضوابط داخلية كافية؛ و(2) كان لدى قادة الأعمال وموظفي الامتثال الإقليميين التابعين شركة أيه سي إي يوروب معرفة وسبب كافٍ لمعرفتهم بالنشاط؛ و(3) كان ذلك هو النمط أو الطريقة التي امتدت على مدى عدة سنوات؛ و(4) منحت شركة أيه سي إي المحدودة فوائد اقتصادية لكوبا، بما يضر بمقاصد سياسة لوائح مراقبة الأصول الكوبية؛ و(5) تعد شركة أيه سي إي المحدودة مؤسسة مالية كبيرة ومتطورة تجاريًا. وتضمنت عوامل تخفيف العقوبة ما يلي: (1) كان من الممكن ترخيص العديد من المعاملات بموجب ترخيص عام بعد إصدار الترخيص في يناير 2015؛ و(2) لم يكن لدى شركة أيه سي إي المحدودة سجل إنفاذ لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛ و(3) تعاونت شركة أيه سي إي المحدودة مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية؛ و(4) كان الخلل في الامتثال مرتكز على فرع واحد من فروع الشركة؛ و(5) اتخذت شركة أيه سي إي المحدودة إجراءات تصحيحية وخطوات لتعزيز برنامج الامتثال.

لمزيدٍ من المعلومات

- إخطار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- الإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - شركة تُشب المحدودة
- الإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - شركة التأمين الأمريكية أليانز جلوبال ريسك

اتهام ثلاثة أشخاص روسيين وثلاثة أشخاص إيطاليين وأمريكيين بمحاولة انتهاك لوائح الرقابة على الصادرات الأمريكية

في 2 ديسمبر 2019، كشفت وزارة العدل الأمريكية عن لائحة اتهام بديلة في أكتوبر 2019 لثلاثة أشخاص روسيين - أوليج فلاديسلافوفيتش نيكيتين (يُشار إليه فيما بعد باسم "نيكيتين")، وأنطون تشيرموخين (يُشار إليه فيما بعد باسم "تشيرموخين") وشركة نيكيتين الكائنة في روسيا، كيه إس للأعمال الهندسية (يُشار إليهم مجتمعين باسم "المُدعى عليهم الروس") - وثلاثة أشخاص إيطاليين - جابرييل فيلوني (يُشار إليه فيما باسم "فيلوني")، وبرونو كاباريني (يُشار إليه فيما بعد باسم "كاباريني") وشركة فيلوني الكائنة في إيطاليا، وجي في أيه إنترناشيونال لخدمات النفط والغاز (يُشار إليهم مجتمعين باسم "المُدعى عليهم الإيطاليين") - بانتهاك والتآمر على انتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (IEEPA) وقانون إصلاح الرقابة على الصادرات لعام (ECRA) 2018). بالإضافة إلى مواطنين أمريكيين وبالتعاون معهم، وهم دالي باجرو (يُشار إليه فميا بعد باسم "باجرو") وشركة باجرو الأمريكية، ورلد للتعدين وإمدادات النفط (يُشار إليهم مجتمعين باسم "المدعى عليهم الأمريكيين")، وُجهت إلى المدّعى عليهم تهمة ارتكاب عمليات غسل الأموال.

ووفقًا للائحة الاتهام، قامت شركة روسية غير مسماة تابعة للحكومة، والتي أضيفت إلى قائمة الكيانات المحظورة في سبتمبر 2014، بالتعاقد مع المدّعى عليهم الروس لشراء توربين كهربائي فيكترا قدرة 40 جالون أمريكي المنشأ والمصمم للتكامل مع مولدات الغاز لتمكين التوجيه المباشر لضواغط الغاز عالية الطاقة. ونظرًا لأن الاستخدام النهائي المقصود للتوربين الكهربائي كان على منصة حفر

المياه العميقة الروسية في القطب الشمالي (أعمق من 500 قدم)، كانت هناك حاجة لإصدار ترخيص تصدير من وزارة التجارة لهذا الغرض. ومع ذلك، قام المُدعى عليهم الروس بتعيين المُدعى عليهم الإيطاليين للحصول على توربين فيكترا نيابة عنهم، والذين قاموا بدورهم بتوظيف المُدعى عليه الأمريكيين من أجل شراء وتصدير نفس المنتج. لإخفاء المستخدم النهائي الحقيقي والاستخدام النهائي من الشركة الأمريكية المصنعة، قدمت الأطراف وثائق زائفة، بما في ذلك شهادة افتراضية وخطة عمل تنص على أن التوربين الكهربائي كان للاستخدام النهائي من قبل شركة أمريكية داخل الولايات المتحدة. وأُلقي القبض على نيكيتين وفيلوني باجرو في الولايات المتحدة أثناء محاولة إتمام عملية الشراء.

ويواجه نيكيتين وتشيرموخين وفيلوني وكاباريني عقوبة قضاء مدة 20 سنة بحد أقصى في السجن وغرامة قدرها مليون دولار أمريكي لانتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية وقانون إصلاح الرقابة على الصادرات، وقضاء مدة 5 سنوات بحد أقصى في السجن وغرامة قدرها 250,000 دولار أمريكي للتآمر على انتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية وقانون إصلاح المراقبة على الصادرات والاحتيال على الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك، فإنهم يواجهون مع باجرو أيضًا عقوبة قضاء مدة 20 سنة بحد أقصى في السجن وغرامة قدرها 500,000 دولار أمريكي بتهمة التآمر لارتكاب احتيال إلكتروني والتآمر لغسل الأدوات النقدية.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام البديلة

اتهام مواطن أمريكي بتقديم خدمات إلى كوريا الشمالية بشكل غير قانوني يخالف قانون العقوبات الأمريكية

في 2 ديسمبر 2019، كشفت وزارة العدل عن شكوى جنائية مقدمة تتهم فيرجيل جريفث ("جريفث")، وهو مواطن أمريكي يبلغ من العمر 36 عامًا يقيم في سنغافورة، بالتآمر على انتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية بالسفر إلى كوريا الشمالية ونقل المعرفة الفنية المتعلقة بالطريقة التي يمكن لهيئات كوريا الشمالية أن تستخدم سلسلة الكتل والعملة المعماة لتجنب عقوبات الولايات المتحدة.

ووفقًا للشكوى، فإن جريفث حاصل على الدكتوراه في الأنظمة الحاسوبية والعصبية، واعتبارًا من تاريخ الشكوى، وُظف من قبل هيئة تعمل كمنصة مفتوحة المصدر لتطوير تقنيات سلسلة الكتل والعملة المعماة. وعلى الرغم من رفض وزارة الخارجية الأمريكية سفره إلى كوريا الشمالية، إلا أنه يُزعم أن جريفث قد سافر إلى كوريا الشمالية عبر الصين في أبريل 2019 لتقديم عرض تقديمي في مؤتمر سلسلة الكتل والعملة المعماة. وفقًا للشكوى، كان عرض جريفث معتمدًا بشكل مسبق من مسؤولي كوريا الشمالية، وبناءً على طلب منظم المؤتمر، ناقش كيفية استخدام تقنيات الكتل وتقنيات العملات المعماة في غسل الأموال وتجنب كوريا الشمالية للعقوبات. وبعد المؤتمر، يُزعم أن جريفث بدأ في وضع خطط لتسهيل تبادل العملات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية.

ثم أُلقي القبض عليه في مطار لوس أنجلوس الدولي في 28 نوفمبر 2019، وهو يواجه عقوبة قضاء مدة 20 سنة بحد أقصى في السجن بسبب انتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- الشكوى

شركة أبل تُجري تسوية بشأن الانتهاكات المزعومة للوائح عقوبات الإتجار في المخدرات بالخارج مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية مقابل 466,912 دولارًا أمريكيًا.

في 25 نوفمبر 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية بمبلغ 466,912 دولارًا مع شركة أبل ("شركة أبل") بشأن المسؤولية المدنية المحتملة الناشئة عن الانتهاكات الواضحة للوائح عقوبات الإتجار في المخدرات بالخارج (قانون كينجبن). ويُزعم أن شركة أبل انتهكت هذه اللوائح عندما قامت باستضافة وبيع وتسهيل نقل تطبيقات برمجية والمحتوى ذي الصلة ("التطبيقات") والتي تملكها شركة إس آي إس المحدودة. وشركة إس آي إس هي شركة برمجيات سلوفينية مدرجة سابقًا في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم باعتبارها أحد كبار تجار المخدرات الأجانب.

وفقًا لإخطار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أبرمت شركة أبل اتفاقية تطوير تطبيقات مع شركة إس آي إس في يوليو 2008. وفي فبراير 2015، وهو نفس اليوم الذي أدرج فيه مكتب مراقبة الأصول الأجنبية شركة إس آي إس ومالك حصة الأغلبية فيها، سافو ستيبانوفيتش ("ستيبانوفيتش")، استخدمت شركة أبل أداة فحص العقوبات الخاصة بها لفحص قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم الجدد بالمقارنة مع قائمة مطوري التطبيقات لديها. ومع ذلك، في ذلك اليوم ولمدة تزيد عن عامين، لم تحدد شركة أبل شركة إس آي إس كشركة خاضعة للعقوبات نظرًا لأن برنامج الفحص الخاص بها فشل في مطابقة اسم "SIS DOO" في نظامها مع اسم "SIS d.o.o" الموجود في القائمة، على الرغم من أن عنوان شركة إس آي إس الذي حصلت عليه شركة أبل مطابق للعنوان المنشور في القائمة. إضافة إلى ذلك، وبالرغم من إدراج ستيبانوفيتش باعتباره "مدير حساب" شركة أبل، إلا أن تصرف شركة أبل كان فقط لفحص الأشخاص المدرجين على أنهم "مطورون". وعلى هذا النحو، استمرت شركة أبل في استضافة عمليات التنزيل والمبيعات الخاصة بتطبيقات شركة إس آي إس وتمكينها، بالإضافة إلى تحويل الأموال مباشرة إلى نفس الشركة بعد إدراجها. وفي الأشهر التالية، يُزعم أن شركة أبل أيضًا قد سهلت نقل بعض تطبيقات إس آي إس إلى شركات برمجيات أخرى بدون إشراف الموظفين

أو إجراء فحص إضافي. وفي المجمل، قامت شركة أبل بإجراء 47 عملية سداد مرتبطة بالتطبيقات المحظورة وجمع ما يقرب من 1.2 مليون دولار أمريكي من العملاء الذين قاموا بتنزيل هذه التطبيقات.

قرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن شركة أبل كشفت طواعيةً عن الانتهاكات الواضحة وأن تلك الانتهاكات الواضحة شكّلت حالة غير جسيمة. نظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في عوامل تشديد العقوبة وعوامل تخفيفها عند تقييم في هذه القضية. وتتضمن عوامل التشديد أن شركة أبل: (1) شركة كبيرة ومتطورة في المعاملات الدولية؛ و(2) لم تراعي على النحو الواجب الانتهاكات الواضحة، طول الوقت الذي حدثت خلاله هذه الانتهاكات، ونقاط الخلل المتعددة في برنامج الامتثال لشركة أبل؛ و(3) منحت العديد من الفوائد الاقتصادية لشركة إس آي إس ومالكها؛ و(4) بالنسبة لثلاثة انتهاكات واضحة، أخفقت الشركة في اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب عند تحديد شركة إس آي إس كشركة محظورة. وتتضمن عوامل التخفيف ما يلي: و(1) لم يكن حجم المدفوعات وقيمتها الكلية كبيرًا مقارنة بحجم المعاملات الإجمالي لشركة أبل؛ و(2) لم يكن لدى أبل تاريخ انتهاك للعقوبات في السنوات الخمس السابقة؛ و(3) الاستجابة الفورية لطلبات الحصول على معلومات في السنوات الخمس السابقة؛ و(4) إجراء الشركة للعديد من إجراءات الامتثال، بما في ذلك إعادة تشكيل نطاق العقوبات الإلزامية وبسطه، وتحديث الإجراءات وتقديم تدريب إلزامي بذلك.

وسلط مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الضوء على فوائد الفحص الشامل لقائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم، وينبغي على الشركات الكشف عن الأسماء والعناوين والمعلومات التعريفية الأخرى لتحديد كيانات هذه القائمة والأفراد الذين لن يُفلح الفحص بالاسم في التقصي عنهم.

لمزيدٍ من المعلومات

- إخطار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- الإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

الحكم على رجل أعمال إيراني بالسجن 46 شهرًا بسبب تصدير البضائع بشكل غير قانوني إلى إيران

في 14 نوفمبر 2019، أعلنت وزارة العدل أن بهزاد بورجناد ("بورجناد")، وهو مواطن إيراني، قد حُكم عليه بالسجن 46 شهرًا بعد الإقرار بتهمة التآمر لتصدير البضائع الخاضعة للرقابة من الولايات المتحدة إلى إيران مما يعد انتهاكًا لقانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية.

وفقًا للائحة الاتهام، في الفترة من 2008 إلى 2013، عمل بورجناد ومدعى عليهما آخران على شراء وشحن كميات كبيرة من الألياف الكربونية، والتي لها استخدامات عسكرية وفضائية مختلفة، من الولايات المتحدة إلى إيران عبر بلد ثالث. وخلال فترة الخمس سنوات هذه، اشترك كل من بورجناد والمدعى عليهما الآخرين مع غيرهم لنقل الألياف الكربونية أو محاولة نقلها عبر أوروبا، ثم إلى الإمارات العربية المتحدة لتصل في الأخير إلى إيران. ويُزعم أن بورجناد بمثابة ضامن مالي لهذه المعاملات وأنه قد زوّر، في محاولة لإخفاء المعاملات، وثائق الشحن وحدث التعامل من خلال شركات صورية.

لمزيدٍ من المعلومات

- إخطار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- لائحة الاتهام

اتهام شركة أفينتورا تيكنولوجيز والإدارة العليا بالاحتيال وغسل الأموال والاستيراد غير القانوني للمعدات المصنعة في الصين

في 7 نوفمبر 2019، كشفت وزارة العدل عن شكوى جنائية ضد شركة أفنتورا تيكنولوجيز ("أفينتورا") وسبعة من موظفيها الحاليين والسابقين بخصوص نظام بيع المعدات الصينية إلى الحكومة الأمريكية والعملاء من القطاع الخاص في حين تقديم هذه المعدات على أنها مُصنعة في الولايات المتحدة وإخفاء حقيقة أن هذه المنتجات مُصنعة فعليًا في الصين.

وفقًا للشكوى، من أغسطس 2006 إلى نوفمبر 2019، تتآمر شركة أفينتورا مع مصنعي معدات الأمن والمراقبة في الصين للاحتيال على العملاء بادعاء أن أفنتورا تُصنع منتجاتها الخاصة في الولايات المتحدة في حين أن هذه المنتجات، في واقع الأمر، مستوردة من الصين، من بين غيرها من البلدان. ويُزعم أن أفينتورا تعمل على تهريب البضائع إلى الولايات المتحدة باستخدام ملصقات زائفة تشير إلى أن البضائع أمريكية المنشأ أو بدون علامات بلد المنشأ المطلوبة. ووفقًا للشكوى، استخدمت بعض المعدات المستوردة مجموعة من البرامج الثابتة التي بها نقاط ضعف معروفة في الأمن المعلوماتي مما يمكن أن يسهل للمخترقين عملية التحكم عن بعد أو الوصول إلى البيانات المسجلة. ويُزعم أن أفينتورا قد باعت معدات تُقدر بعشرات الملايين من الدولارات، والتي تم استخدام بعضها لحماية المرافق والأصول الحكومية الأمريكية الحساسة، بما في ذلك القواعد العسكرية ومرافق وزارة الطاقة.

واتهمت الشكوى جميع المدعى عليهم بالتآمر لارتكاب الاحتيال الإلكتروني والاحتيال البريدي والاستيراد غير القانوني، واتهمت اثنين من المدعى عليهم بالتآمر لغسل الأموال. تبلغ عقوبة كل تهمة بحد أقصى السجن 20 سنة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- الشكوى

شركة طيران أمريكية تُجري تسوية لانتهاكات واضحة للوائح العقوبات السودانية

في 7 نوفمبر 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية بمبلغ 210,600 دولار أمريكي مع مجموعة أبوللو للطيران (AAG)، وهي شركة مقرها فلوريدا، بشأن المسؤولية المدنية المحتملة عن 12 انتهاكًا واضحًا للوائح العقوبات السودانية.

وفقًا لإشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أجّرت أبوللو ثلاثة محركات طائرات إلى كيان مؤسس في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي أجّرت من الباطن المحركات إلى الخطوط الجوية الأوكرانية. وقامت الخطوط الجوية الأوكرانية بتركيب المحركات على متن طائرة "مؤجرة بطاقمها" إلى الخطوط الجوية السودانية ("الخطوط السودانية")، وهي كيان مدرج في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم على أنها تستوفي تعريف "حكومة السودان". بموجب هذه الاتفاقية، أقدمت الخطوط الجوية الأوكرانية على تشغيل الطائرة بالنيابة عن الخطوط السودانية. واكتشفت أبوللو استخدام اثنين من المحركات من قبل شركة الخطوط السودانية وفي السودان أثناء مراجعة لسجلات ما بعد الإيجار للمحرك. وبعد ذلك اكتشفت أبوللو إزالة المحرك الثالث المؤجر إلى الخطوط السودانية.

وعلى الرغم من أن عقد الإيجار الذي أبرمته أبوللو مع الكيان الإماراتي يتضمن فقرة تتطلب الامتثال للعقوبات، إلا أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ذكر أن شركة أبوللو لم تضمن استخدام المحركات بطريقة تتوافق مع لوائح العقوبات الأمريكية. على سبيل المثال، أشار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى أن شركة أبوللو لم تحصل على شهادات الامتثال الخاصة بالصادرات الأمريكية من المستأجرين أو المستأجرين من الباطن. كما أن شركة أبوللو لم تراقب بصفة دورية مدى امتثال المستأجرين/المستأجرين من الباطن للعقوبات خلال مدة عقد الإيجار أو تتحقق من ذلك.

قرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن شركة أبوللو كشفت طواعيةً عن الانتهاكات الواضحة وأن الانتهاكات الواضحة شكّلت حالة غير جسيمة. ونظر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في عوامل تشديد العقوبة وعوامل تخفيفها عند تقييم في هذه القضية. تتضمن عوامل التشديد أن: (1) قد أضر النشاط بأهداف برنامج العقوبات الأمريكية؛ و(2) تعتبر شركة أبوللو كيانًا كبيرًا ومتطورًا؛ و(3) على الرغم من أن الكيان الإماراتي قد انتهك شروط عقد الإيجار، إلا أن شركة أبوللو قد أخفقت في مراقبة صحة المحركات الفعلية خلال عقود الإيجار أو التحقق منها. وتتضمن عوامل التخفيف أن: (1) لم يكن لدى أي من موظفي أبوللو معرفة فعلية بهذا التصرف؛ و(2) لم تتلقى شركة أبوللو إخطارًا بعقوبة أو تقرير انتهاك في السنوات الخمس السابقة؛ و(3) نفذت شركة أبوللو إجراءات تصحيحية مثل الاستثمار الإضافي في موظفي الامتثال وأنظمته؛ و(4) قدمت شركة أبوللو المعلومات لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية بطريقة واضحة ودقيقة ومنظمة.

لمزيدٍ من المعلومات

- إخطار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- الإخطار الإلكتروني لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

اتهام ضابط بحرية أمريكي وزوجته ومواطنين صينيين بالتآمر لتهريب البضائع إلى الصين

في 31 أكتوبر 2019، اتهمت هيئة محلفين كبرى فان يانج، وهو ضابط في البحرية الأمريكية، وزوجته يانج يانج، وهما مواطنان أمريكيا المولد يعيشان في فلوريدا، بالإضافة إلى جي سونج تاو وتشنج يان، وهما مواطنان صينيان يقيمان في الصين، بتهم التآمر ومحاولة تهريب سلع ذات استخدام مزدوج إلى الصين والتآمر على التسبب في تقديم معلومات تصدير زائفة ومضللة والتسبب في ذلك بالفعل.

ووفقًا للائحة الاتهام، حاول المدّعى عليهم تهريب سبعة قوارب من الطراز العسكري مع ثمانية محركات بحرية خارجية متعددة الترددات (Evinrude MFE) من الولايات المتحدة إلى الصين لاستخدامها في بر الصين الرئيسي. بالإضافة إلى ذلك، تآمر المدعى عليهم لتقديم معلومات زائفة وتسببوا في تقديم معلومات زائفة إلى نظام الصادرات الآلي (AES) لحماية الجمارك والحدود بهدف إخفاء بيع القوارب والمحركات. وكانت المعلومات الكاذبة التي أدخلت في نظام الصادرات الآلي قد أدرجت المشتري والمستخدم النهائي كشركة وهمية تقع في هونج كونج، بينما كان المشتري الحقيقي شركة شنغهاي بريز تيكنولوجي ليمتد، وهي كيان صيني مملوك لجي سونج تاو.

تؤدي الاتهامات المتعلقة بالتآمر وتقديم معلومات تصدير زائفة ومحاولة التهريب إلى أحكام بالسجن 5 سنوات و10 سنوات على التوالي، على أقصى تقدير.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام

تطورات الصادرات والعقوبات والجمارك

تنبيه العميل: إدارة مراقبة التجارة في المواد الدفاعية (DDTC) تصدر استثناء من لوائح الإتجار الدولي في الأسلحة (ITAR) بشأن البيانات والبرمجيات التقنية المشفّرة وتوحد التعريفات المشتركة بين لوائح الإتجار الدولي في الأسلحة ولوائح إدارة الصادرات

في 26 ديسمبر 2019، نشرت إدارة مراقبة التجارة في المواد الدفاعية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية قاعدة نهائية انتقالية تسمح، في ظل ظروف معينة، بإرسال بيانات وبرمجيات تقنية مشفرة تخضع للوائح الإتجار الدولي في الأسلحة خارج الولايات المتحدة أو شحنها أو تخزينها بدون الحاجة إلى ترخيص من الإدارة أو أي ترخيص آخر.

وعلى الرغم من أن التعديلات المخطط لها على لوائح الإتجار الدولي في الأسلحة تحتوي على اختلافات دقيقة في الأحكام المطابقة في لوائح إدارة الصادرات التي نشرها مكتب الصناعة والأمن في عام 2016، إلا أن القاعدة التي أضافتها إدارة مراقبة التجارة في المواد الدفاعية تسمح بالتخزين والمعالجة الدولية المشتركة للبيانات والبرمجيات التقنية/الفنية المشفرة بشكل صحيح والتي تخضع إما للوائح الإتجار الدولي في الأسلحة أو للوائح إدارة الصادرات.

وتنص القاعدة على استمرار الجهود التي بدأت في 2015 للمواءمة بين تعريف المصطلحات الأساسية في لوائح إدارة الصادرات وفي لوائح الإتجار الدولي في الأسلحة للحد من الأعباء التنظيمية غير الضرورية. وعلى الرغم من أنها لا تُكمل هذه الجهود، إلا أنها توحد الأحكام الإضافية المتعلقة بمشاركة البيانات والبرمجيات التقنية/الفنية بين الأشخاص الأمريكيين، وعمليات الشحن داخل الولايات المتحدة والإطلاق الفضائي.

يجب تقديم التعليقات بحلول 27 يناير 2020. وستصبح القاعدة سارية في 25 مارس 2020، ما لم تُقرر إدارة مراقبة التجارة في المواد الدفاعية نشر قاعدة جديدة.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب
- القاعدة النهائية المؤقتة للسجل الفيدرالي

تنبيه العميل: وزارة العدل تقدم حوافز إضافية للكشف الذاتي طواعيةً عن الانتهاكات الجنائية لضوابط التصدير والعقوبات

في 13 ديسمبر 2019، راجعت وزارة العدل "سياسة ضوابط التصدير والعقوبات لمؤسسات الأعمال" وأعادت إصدارها بهدف "توفير مزيد من الوضوح للشركات التي تواجه قرار كشف طوعي، و... تشجيع المزيد من المنظمات على إبلاغ [وزارة العدل]".

وتتضمن السياسة المنقحة العديد من التغييرات الهامة على التوجيهات السابقة لوزارة العدل الصادرة في 2 أكتوبر 2016. وتهدف هذه التغييرات إلى تشجيع الشركات على الاستفادة من عملية الكشف الذاتي عن طريق تحديد مزايا الكشف بوضوح والكيانات التي قد تنطبق عليها هذه المزايا. وتوضح السياسة الجديدة أيضًا أن الكشف ينطوي على انتهاكات متعمدة محتملة يجب تقديمها إلى وزارة العدل - وليس الوكالات التنظيمية فقط - من أجل الحصول على المزايا بموجب السياسة.

ولم يتضح بعد ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى زيادة ملحوظة في عدد عمليات الكشف الطوعية إلى وزارة العدل فيما يتعلق بضوابط التصدير والعقوبات نظرًا لوجود عدد من العوامل الإضافية التي يجب أن تراعيها الشركة عند اتخاذ قرار بشأن الجهة التي ستفصح لها وما هي هذه الجهة.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب
- البيان الصحفي لوزارة العدل

تنبيه العميل: وزارة التجارة تصدر قاعدة مقترحة لتنفيذ "الأمر التنفيذي بشأن سلسلة التوريد"

في 26 نوفمبر 2019، أصدرت وزارة التجارة قاعدة مقترحة لتطبيق الأمر التنفيذي رقم 13873 الصادر في 15 مايو 2019، بشأن "تأمين سلسلة توريد تقنية المعلومات والاتصالات والخدمات" ("الأمر التنفيذي بشأن سلسلة التوريد"). ويسعى الأمر التنفيذي بشأن سلسلة التوريد والقاعدة المقترحة إلى إنشاء إطار عمل واسع يهدف إلى الحد من معاملات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات والخدمات (ICTS) التي تتضمن "أعداء أجانب" ومنعها وإلغائها.

لا تُطلق القاعدة المقترحة اسم "أعداء أجانب" على حكومات أو كيانات بعينها. كما أنها لا تحدد أي فئات معينة من المعاملات الخاضعة أو غير الخاضعة للنظام. وبدلاً من ذلك، تتبنى وزارة التجارة، من خلال القاعدة المقترحة، نهجًا محددًا لكل حالة على حدة لتحديد تلك المعاملات التي تلبي المتطلبات المنصوص عليها في الأمر التنفيذي بشأن سلسلة التوريد. وعلى الرغم من أن القاعدة المقترحة ستضع عناصر إجرائية معينة، إلا أنها لن تقدم آلية سابقة للتعلم أو الترخيص لتوضيح المعاملات المقترحة.

وإذا اعتمدت بنفس الصياغة، فقد تتسبب اللوائح المقترحة في عدم اليقين بشكلٍ كبير بالنسبة للشركات العاملة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والخدمات. وعلى وجه الخصوص، قد تكون المعاملات المرتبطة بالصين أو روسيا واللتان تحددان بشكل غير رسمي على أنهما "أعداء" في بيانات من قبل المسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة، عرضة لخطر التدخل بموجب هذا الإطار.

وأعلنت وزارة التجارة في 23 ديسمبر عن مد موعد التسليم النهائي على التعليقات. وأصبح الموعد النهائي لتقديم التعليقات الجمعة الموافق 10 يناير 2019. ويجب على الأطراف المعنية، بما في ذلك أي شركة أو مؤسسة تشارك في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والخدمات، مراجعة قواعد المسودة بعناية لتقييم تأثيرها المحتمل على أي معاملات حالية أو معلقة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والخدمات وتقديم التعليقات وفقًا لذلك.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب
- الأمر التنفيذي رقم 13873
- القاعدة المقترحة للسجل الفيدرالي
- السجل الفيدرالي يمدد فترة إرسال التعليقات

وزارة التجارة تُمدد الرخصة العامة المؤقتة لترخيص معاملات بعينها مع هواوي والشركات التابعة لها وتمنح رخصًا فردية تسمح بتصدير بضائع بعينها إلى هواوي

في 18 نوفمبر 2019، أعلن مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة عن تمديد وقت إصدار الرخصة العامة المؤقتة (TGL) لشركة هواوى تيكنولجيز المحدودة ("شركة هواوي") وعدد 114 شركة من الشركات التابعة لها غير الأمريكية المُدرجين في قائمة الكيانات المحظورة، حتى 16 فبراير 2020. وتتيح الرخصة العامة المؤقتة مزاولة أنشطة معينة مثل تلك اللازمة للعمليات المستمرة للشبكات والمعدات الحالية بالإضافة إلى دعم خدمات الجوال الحالية، بما في ذلك أبحاث الأمن المعلوماتي الضرورية للحفاظ على سلامة وموثوقية الشبكات والمعدات الموجودة والتي تعمل بشكل كامل. ولا يزال يتعين على المصدرين ومن سيعيدون التصدير والناقلين الحفاظ على شهادات المستلم والسجلات الأخرى المتعلقة باستخدامهم للرخصة العامة المؤقت، والتي يجب تقديمها إلى مكتب الصناعة والأمن عند الطلب.

وفي الوقت نفسه، بدأ مكتب الصناعة والأمن في إصدار رخص فردية لبعض الشركات تسمح لهم بتصدير بعض الصادرات إلى هواوي. وحسبما ورد في وسائل الأخبار بما في ذلك *رويترز* و*وول ستريت جورنال*، فإنه اعتبارًا من 20 نوفمبر 2019، حصل مكتب الصناعة والأمن على ما يقرب من 300 طلب ترخيص وأصدر إخطارات رفض بشأن ربعها، ولم يتخذ أي إجراء بشأن النصف، واعتمد الربع مصرحًا بأنها فقط "أنشطة محدودة ومحددة لا تمثل خطرًا على الأمن القومي أو مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة". وغالبًا ما تُمنح هذه الرخص للمنتجات الاستهلاكية، بينما تضمنت حالات الرفض الشركات التي تصنع معدات شبكات الاتصال مثل 5G أو اللاسلكي أو المكونات الأخرى. وتمتلك الشركات التي تلقت خطابات رفض 20 يومًا لاستئناف الرفض قبل أن يصبح رسميًا.

لمزيدٍ من المعلومات

- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي
- البيان الصحفي لوزارة التجارة
- *رويترز*
- صحيفة *وول ستريت جورنال*
- صحيفة *واشنطن بوست*
- *نيكي إيجان ريفيو*

موارد التحقيقات العالمية

- الممثل التجاري للولايات المتحدة يقترح إضافة رسوم بقيمة 2.4 مليار دولار أمريكي على الواردات الفرنسية
- بدء عملية الالتماس بشأن مشروع قانون التعريفات المتنوعة لعام 2019

موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

للحصول على سجلٍ كاملٍ بجميع إجراءات الإنفاذ المتعلقة بقانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية، يُرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية المحتفَظ بها لدى الجهات التنظيمية الأمريكية:

- إجراءات الإنفاذ الخاصة بوزارة العدل (2019)
- حالات الرفض من وزارة العدل
- إجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصات

المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

في 10 يناير 2020، سيحاول ستيفن إس كهو تقييد قائمة مجلس الأعمال الأمريكي الصيني التي تحمل عنوان "المشتريات الحكومية في الصين: التحديات والفرص للشركات الأجنبية" في مكاتب اكن غمب في واشنطن العاصمة.

إذا كنت ترغب في دعوة محاميّي اكن غمب للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد أو الامتثال أو الأمن المعلوماتي أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من مواضيع التحقيق والامتثال الدولية، فيُرجى الاتصال بجايمي شيلدون على الرقم 212.407.3026 +1 أو التواصل عبر البريد الإلكتروني.

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس

محررو تطورات مكافحة الفساد
ستانلي وودوارد
ميليسا ويتكر
أبيغيل كوهلمان
جيلي ريتشاردز
أليسون ثورنتون
مايكل فايرز
ماثيو برين

محررو مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

سوزان كين
جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى الصينية، والروسية، والعربية، والإسبانية متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

akingump.com

حقوق الطبع والنشر © لعام 2020 محفوظة لشركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي التي تُزاول أعمالها تحت اسم اكن غمب إل إل بي هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخَّصة ومُنظَّمة من قِبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321قائمة الشركاء متاحة للمطالعة في الطابق الثامن، ميدان تين بيشوبس، لندن E1 6EG. لمزيدٍ من المعلومات حول اكن غمب إل إل بي، أو اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة شركة اكن غمب في جميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانونية.

تم إرسال هذا البريد الإلكتروني بواسطة:2001 كيه ستريت، نورث ويست، واشنطن العاصمة 20006-1037